

التراجعات الحادة لم تجد «صانعاً حقيقياً» رغم تصاريح المسؤولين المتأخرة.. والمستفيد لا يزال في الظل

سوق الأوراق المالية.. متداولون رغم «الطمع» و«فقدان الشفافية»!



المشاركون في الندوة أكدوا على أهمية الشفافية وتقليل دور هيئة سوق المال لتطبيق الأنظمة عدسة: عبداللطيف الحمدان

■ لا يزال سوق الأوراق المالية متاثراً بعوامل خارجية أكثر منها داخلية، وبالتالي هو سوق معلومة أكثر منه تحليل فني رغم أهميته؛ ولذا من الطبيعي أن تعدد الآراء، والاجتهادات، والتوقعات، ولكن الأسوأ أن تتحول بعضها إلى إشاعات تعرّز المصالح والمكاسب وترفع سقف المطروحات أو ربما تثير الهلع بين المتداولين.

لقد أظهرت التراجعات الحادة للسوق خلال الأسبوعين الماضيين غياب الشفافية رغم تصاريح المسؤولين المتأخرة، وغياب صانع السوق الحقيقي في التقليل من الخسائر، وهو ما يثير إرارة ثقة وطمأنة تجاه مستثمرين قلة لا يزالون في الغفل، والحقيقة ترسّل محافظهم أو لم يتنبه الكثير من أموالهم، ومن هنا ت Hutchinson إلى سرعة إنشاء «صندوق التوازن»، وتنظيم متاجرة البنوك بالماش وتحملها جزءاً من المخاطر، ودور أكبر لهيئة سوق المال في الرقابة، وإثبات ومعاقبة المخالفين.

وعلى الرغم من تفاؤل الكثيرين تجاه صعود المؤشر إلى (١٢) ألف نقطة على المدى المتوسط، مدعاوماً باستمرار النقطة التي قد تصل إلى أكثر من (٨٠) دولاراً، إلا أنه من المهم التأكيد على توسيع المتداول، من خلال توقيت الدخول، وقراءة تحركات السهم فنياً، والقيمة الدفترية، ومكررات الربح، إلى جانب الاستثمار على المدى المتوسط أو الطويل، والحد من الطمع.

نحتاج إلى فكر «المستثمر الأجنبي» أكثر من سيولته وسرعة إنشاء «صندوق التوازن» وتنظيم متاجرة البنوك بالماش وتحملها جزءاً من المخاطر

في البداية تحدث د. عبدالله باعشن عن واقع سوق الأسهم في اليوم، قائلاً: إن الأسواق المالية في أي دولة تؤدي إلى حراك في المجتمع، خاصة من الناحية المالية، مضيفاً أن السوق السعودي بدأ يضع بصمات ذلك الحراك، حيث كان يدخله في البداية عدد كبير من الناس حتى وصلت المحافظة إلى أكثر من أربعة مليارات ريال، ثم ثار سبب بعض التكهنات، مبيناً أن السوق عبارة عن بوصة "تحرك المجتمع على ما هو عليه، وعندما ينفع إلى ١٠٠ الآلاف نقطة سرعان ما يتراجع إلى ١٢٠ ألف نقطة، وكل ذلك بسبب تأثر الأشخاص بالاعلام والمحليين والكتابات التي تنشر في الصحف، موضحاً أنه كان المؤشر ينحاز بشكل سريع وبطأ في التراجع من ٣٠٠ إلى ٢٠٠ نقطة دون جني أي ارباح، وأضاف أنه عندما هبطت اسعار النفط تلاشت لدينا التفاؤل، وبدأت دخول في التناقض، وبدأ الناس يتحدثون أنه سيختفي إلى مستوى ٤٥

وعدد همزة التداول لأنواع الذهاب في الأسواق، مشيراً إلى المحور الثاني أن سوق يتحرك وسط اقتصاد يعتمد على مصدر أحادي، وهذا أعمل آخر في منتهي الأهمية، وبالتالي ليس سوقاً موجوداً داخل الاقتصاد لديه مصادر ثروات مختلفة ولديه مصادر متعددة، حتى لدى الأدوات المالية وهي الرسوم وأسواق، وهذا ينعكس على الحالة التي نحن فيها خلال الثلاثة أو الأربع أسابيع الماضية.

وأضاف: الغرض والطلب في أي اقتصاد له مقومات، أولها وجود منافسة بدون احتكار، ذكر ما حصل سعر البترول باعتماده سعراً هاماً في مالية الدولة، وبالتالي له تأثير على الأفراد؛ لأن المائة متراكمة مع بعض وليس فيها استغلالية، مؤكداً أن الاقتصاد لدينا قائم على عزارة واحدة، لافتاً إلى أنه قد يكون هناك نوع من الخوف وهو لا شئ له أثار متربطة وقيمة من الهزات السابقة، وكذلك عدم وجود الشفافية، إضافة إلى ما حصل لبعض الشركات التي كان الناس ينتظرون أنها ستستفيد بهم وإلى المتعاملين في السوق.

تغيير المنهجية
وعن الشركات الموجودة وتوجهها ونقلها وأالية التعامل مع السوق، كمنظومة متكاملة وليس أفراداً، أوضح "خالد الجوهري" أنه لو نظرنا إلى سلوك المستثمرين فإنه من عام ٢٠٠٤ م حدث هناك تغير في المنهجية، حيث أصبحت هناك مصاربة، فمعظم السيولة التي تدخل إلى السوق تكون على المدى القصير، وبالتالي فإن الأحداث سواء كانت في الأجانب المحلي والآسيوي تتأثر سرعة بكل ما يحدث في السوق، مضيفاً أن الحال في هذه الحالة أن يتم وضع الضوابط التي تمنع حدوث أزمة تشبه أحداث ٢٠٠٦ م، وكذلك وضع الفود الشراء ثم بيعه، ذاكراً أن السوق السعودي من أعلى الأسواق عالمياً حتى الآن، مشيراً إلى أن هناك أموراً كبيرة تغيرت، حيث لا يرى المداولين الذين كانوا متواجدون في السابق، مؤكداً أن التذبذبات التي تم بها السوق في الأشهر الماضية كانت بسبب المؤسسات الكبيرة التي لها دور في الاستثمار، ذاكراً أن الأملاظة من ٢٠٠٦ م تم ٢٠١٤ م جميعها كانت مليئة بالأزمات، التي لم تجد الحلول من قبل لجنة المتابعة في مجلس الاقتصاد العالمي، لافتاً إلى أن العاصم لم يتحقق السوق بطر الشركاء، مؤكداً أن هذه الشركات الموجوة في السوق جيدة إذا نظرنا إليها كfleet مع خلفها مما أوجدت سوقاً ذات قيمة اقتصادية عالية، سواء في القطاع المصرفي أو القطاع الصناعي والعقاري أو في التأمين.

وأضاف أن الملاحظ منذ ٢٠٠٦ م مروراً بـ ٢٠٠٨ م جميعها كانت مليئة بالأزمات، التي لم تجد الحلول من قبل لجنة المتابعة في مجلس الاقتصاد العالمي، لافتاً إلى أن العاصم لم يتحقق السوق بطر الشركاء، مؤكداً أن هذه الشركات الموجوة في السوق جيدة إذا نظرنا إليها كfleet مع خلفها مما أوجدت سوقاً ذات قيمة اقتصادية عالية، سواء في القطاع المصرفي أو القطاع الصناعي والعقاري أو في التأمين.

ماذا فعلت هيئة سوق المال أمام كبار المضاربين ومديري المحفظاً؟

ارتفعت بوتيرة أكبر من ربحية السهم، سينهت السوق إلى قيمة مضخمة، بينما أن السوق مازال يشكل عامل جيد لتأثير المستثمرين، خاصة في فتحه أمام الأجانب وبإذن في الصناع، بل من يمتلك القوة المالية، مضيفاً أن جم المؤسسات مقربة بالأنوار تتفاوت ما بين (٤٥%)، متسائل: لو أن صانع السوق كان بهذه القوة، فلماذا سيدفع في سايل، بينما أنه لو أخذنا مثلاً بضرر تحويل إحساني فقط نجد أن سعر البترول لن يصل إلى (٧٠) دولاراً ثم خلال أسبوعين وصل سعر بريمبل البترول إلى (٩٠) دولاراً، وهذا دليل قاطع أن هناك بعض الأشخاص لهم اهداف يسبب لديهم من قوة مالية، متسائل: كيف يتطرقون إلى اكتتاب البنك الأهلي، فعدمها يكتب سخشن بمبلغ (١٠٠) مليارات ريال، فإنه إذا بدل القوة المالية، مما يؤكد أنه ليس هناك تكافؤ موضوع أنه لا يأخذ حصة من الأسهم العالمية التي تتشكل (١٢%) من (٣٠) تريليون دولار، تقارب أربعة تريليونات دولار، مؤكداً أن هذه عوامل إيجابية فيما يخص التوصيات من ناحية التدوير اليومي أو السوية.

السود: إثبات الملاعين واضح للعيان.. قبل وبعد!

الشفي: التوفيق المناسب لشراء السهم أكبر محفز

سوق المحترفين وعن مؤشرات السوق ومقارنته بالأسواق الأخرى، خاصة الخليجية قال "فائز الحمراني": دائماً ما أذكر تلك المقوله: "الإبداع هو النظر إلى المأمول بطريقة غير مألوفة" ، والتي أراه الأن أن هناك قيمة حقانية تقتصر في الإعلام بشكل واضح، حيث نجد أن التخصص مفقود، وبالتالي هناك شخصيات ينتهيون إلى الإعلام وقد أنوروا بشكل كبير على المتعاملين في سوق المال، متسائل على أن التجدد شخصاً بأذن الله ينبع من أي مكان وتحكم عنها بمفهوم التحليل المالي، باعتباره مفهوماً أساسياً، بينما أن أغليبة المتعاملين يسوق المال هم أفراد وبنسنة (٧٠%) ولا يفهمون شيئاً في المال، وبالتالي فإن التذبذبات التي تحدث الان هي نتيجة لعدم قدرهم الإفاد بالسوق للأوراق المالية، ذاكراً أن من يقول أن السوق السعودي غير جيد أقول لهم: "لا والفت" حيث أنه يعد جيداً، ولكن للحرفيين فقط الذين يملكون الخبرة على القراءة الفنية وقراءة القوانين المالية، ومطالع ذلك ما حدث في عامي (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩).

وأضاف: "طلال الدهايل" أن العام الحالي تم الإعلان عن ما يخص فتح السوق أمام المستثمر الأجنبي، وبالتالي أردنا إرتفاعات قوية للسوق إلى أن وصلت (١١٥٠) نقطة، مضيفاً أنه كان سعر الخام للبترول (١٢) دولاراً للبرميل، بينما أنه واصل هبوطه تدريجياً إلى (٩٠) دولاراً، وكان سوق الأسهم في ذلك الوقت يتدرب عن أعلى نقطة، وعندما جاءت انخفاضات البترول جاء التصحيح قوياً بالنسبة للسوق وصولاً إلى (٧٣٣) نقطة، ذاكراً أنه يوم نجد مستمرة رئيس لنمو الناتج المحلي، وكاحد مكونات احتساب نمو ذلك الناتج.

وأوضح "طلال الدهايل" أن العام الحالي تم الإعلان عن ما يخص فتح السوق أمام المستثمر الأجنبي، وبالتالي أردنا إرتفاعات قوية للسوق إلى أن وصلت (١٠٠٠) نقطة، مضيفاً أنه كان سعر الخام للبترول (١٢) دولاراً للبرميل، بينما أنه مؤشر يزيد لأي مدة نامية، حيث نجد نمو الناتج المحلي خلال السنوات الماضية كان بنسبة (١٠%) على أساس سنوي، لكنه الإنفاق الحكومي الذي نما بشكل أكبر في حدي (١٣%)، وبالتالي جاء الإنفاق الحكومي كداعم رئيس لنمو الناتج المحلي، وكاحد مكونات احتساب نمو ذلك الناتج.

وأوضح "فائز الحمراني" أن السوق خرج من منطقة الخوف والفوز إلى منطقة الهدوء، وتراجع من مستويات (١١) ألفاً إلى مستوى (٧٠)، مضيفاً أن هذا تسارع غير طبيعي، مما يؤكد أن هناك مشكلة كبيرة بسبب عدم وجود صانع السوق، مما ينعكس إيجاباً على الشركات القائمة في السوق، وعلى ربحيتها، بما ينعكس إيجاباً على الشركات التي لها دور في الاستثمار، ذاكراً أن هذه العوامل تلعب دوراً كبيراً في مقياسات الأسواق المالية، أما المستثمرين فائهم عكس ذلك، لافتاً إلى أن هناك شركات سجلت في السوق السعودية مستويات إلى عام ٢٠٠٧ م وهي مستويات جيدة، موضحاً أنه لو حدثنا عن سوق المملكة باعتباره أقرب الأسواق في منطقة الخليج بخلاف أسواق أبوظبي ودبي وقطر لم أر حالاً أربعة أعوام أي تحرّك لشركات تلك الأسواق عكس ما يحصل لدينا.

دولاراً، هل وانتشرت الشائعات عن ميزانية الدولة، مما أدى إلى دعم البيع العشوائي، ولكن عندما انظر إلى العروض أثناء التزول في السوق بالأنوار تتفاوت ما بين (٤٥%)، متسائل: لو أن صانع السوق كان أقساماً من الذي يمتلك (٢٠٠) ألف مثلاً في "سايل" أو "راجحي" أو غيرهما، ومن الذي يمارس الضغط على السوق؟ وأشار إلى أنه من عام ٢٠٠٥ م إلى الان نجد أن معظم المجتمع يتعامل بالسوق الأسمى فقط من خروج عدد من الناس الذين رضوا بالخسارة، إلا أن هناك إعداداً كبيراً ما زالت قائمة في السوق، متسائل: ماذا فعلت هيئة سوق المال التي تحمل المسؤولية لهذا السوق على ما هو عليه، وعندما شكلية.. بكل صراحة لم تثبت (١٠٠) نقطة كان الواقع على ما هو عليه، وكل فرض في السوق، لافتة إلى أنه من الناحية العملية يمكننا أن نأخذ السوق بفرضه، موضحاً أنه كان المؤشر ينحاز بشكل سريع وبطء في التراجع بالسوق وبالأسهم، وأن "السيارات" التي كانت لها في توبير، تراجعاً أعماماً لم يحدث فيه تذبذبات كما حدث لدينا، وسوق يدعى لأن الكلمة الوسطى ودملاشيا في المجتمع.

أوضح "عبد الرحمن الخريف" أن ما يحدث في السوق هو سبب كبار المضاربين ومديري المحفظاً، متى إلى أن ترك الأفراد في السوق لوحدهم، فلن يحدث شيء، لا ارتفاع كبير ولا انهيار، متاسفاً أن هناك محافظ تابعة للأفراد التي تترخيص بالسوق، وتوريث بالذين يتقاضون تسبيلاً.

وقال إنما نعتقد الرؤية المستقبلية في سوق الأسهم، فالمواشر حينما كان في حدود (٦٠٠) نقطة كلما ان سوق سيخضر إلى مستوى أقل بينما كانت الشركات تربح، وتوزع أرباحاً مقدمة غير العادل على السهم، ذاكراً أنه حينما ارتفع إلى (٨٠٠) نقطة كان الواقع على ما هو عليه، وعندما

ارتفع إلى (١٠٠) الآلاف نقطة سرعان ما يتراجع إلى (١٢٠) ألف نقطة، وكل ذلك بسبب تأثر الأشخاص بالإعلام والمحليين والكتابات التي تنشر في الصحف، موضحاً أنه كان المؤشر ينحاز بشكل سريع وبطء في التراجع إلا في المتذبذبات، (٣٠٠) إلى (٢٠٠) نقطة دون جني أي ارباح، وأضاف أنه عندما هبطت اسعار النفط تلاشت لدينا التفاؤل، وبدأت دخول في التناقض، وبدأ الناس يتحدثون أنه سيختفي إلى مستوى (٤٥)

د. باعشن: الرقابة على السوق لا تزال مصدر القلق

الخريف: المستثمر «طعام» ولا يقبل بالربح القليل

أدوار الندوة - د. أحمد الجميوعة

الشركات القائمة الآن في السوق أكثر من (١٦) شركة، إضافة إلى الشركات الموقوفة بقيمة سوقية تقدر بـ (١٠٠) مليار

وتمانعه وثمانين ملياراً، ريالاً يعمد إلى السوق رغم ارتفاعه إلى مستوى

الآن، حيث ينبع من معيادة من أي مكان وتحكم عنها بمفهوم التحليل

المالي، باعتباره مفهوماً أساسياً، بينما أن أغليبة المتعاملين يسوق المال هم

أفراد وبنسنة (٧٠%) ولا يفهمون شيئاً في المال، وبالتالي فإن

الذبذبات التي تحدث الان هي نتيجة لعدم قدرهم الإفاد بالسوق للأوراق المالية،

ذاكراً أن من يقول أن السوق السعودي غير جيد أقول لهم: "لا والفت" حيث

أنه يعد جيداً، ولكن للحرفيين فقط الذين يملكون الخبرة على القراءة الفنية

وقراءة القوانين المالية، ومطالع ذلك ما حدث في عامي (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩).

وأوضح "طلال الدهايل" أن العام الحالي تم الإعلان عن ما يخص فتح السوق

أمام المستثمر الأجنبي، وبالتالي أردنا إرتفاعات قوية للسوق إلى أن وصلت

(١٠٠٠) نقطة، مضيفاً أنه كان سعر الخام للبترول (١٢) دولاراً للبرميل،

بينما أنه مؤشر يزيد لأي مدة نامية، حيث نجد نمو الناتج المحلي خلال

عام

جنب

أعمال

جذب

جذب

جذب

سلوك خاطئ، وأشار "خالد الجوهري" إلى أن قطاع التأمين تم أخذة بطريقاً خاطئة، إذا أنه

اليوم يعد من أهم المنتجات المالية، بل ولا يقل أهمية عن القطاعات المصرفية، لكن الخطأ هو نجوله برأي مال قابل وسط سلوك خاطئ في عملية المضاربة، حيث أصبح المفهوم العام أنه سلعة مضاربية، ولو أن هذه الشركات الخاصة

بالتأمين أست برأس مال لا يقل عن مليار ريال لتم تحويلها إلى أهداف استثمارية ومع ابعادها عن الأهداف المضاربية، مضيفاً أن عدم وجود أسواق ثانوية جعل السوق مختنقًا ومحصوراً في سلوك واحد، وهو الربح والشراء

دون أن يكون هناك سلوك آخر غير تقليدية، مضيفاً أنه لو نظرنا إلى أهداف كثير من الشركات نجد أن أهم استثمار بالنسبة لها هو سوق الأسهم، حيث نجد أن

الشركات تحدث الان سلوك مختنقة، مما ينعكس على أهدافهم، حيث نجد أن

العوائد تتبع حوالي (١٠%) من القيمة السوقية، مؤكداً أن الاستثمار في قطاع

العائد تتبع حوالي (١٠%) من القيمة السوقية، مؤكداً أن الاستثمار في قطاع

السوق ينبع من مفهوم السلوكي والأخلاقي، حيث أصبحت

هناك مصاربة، فمعظم السيولة التي تدخل إلى السوق تكون على المدى

القصير، وبالتالي فإن الأحداث سواء كانت في الأجانب المحلي والآسيوي تتأثر سرعة بكل ما يحدث في السوق، مضيفاً أن الحال في هذه الحالة أن يتم

وضع الضوابط التي تمنع حدوث أزمة تشبه أحداث ٢٠٠٦ م، وكذلك وضع

الفرد الشراء ثم بيعه، ذاكراً أن السوق السعودي من أعلى الأسواق عالمياً حتى الآن، مما ينعكس إيجاباً على الشركات التي لها دور في التمويل، وحيث ياتي ذلك

في الأشهر الماضية كانت بسبب المؤسسات الكبيرة التي لها دور في الاستثمار، ذاكراً أن الأملاظة من ٢٠٠٦ م تم ٢٠١٤ م جميعها كانت

أزمة ٢٠١٤.. أسعار النفط وتسهيل محافظ المقرضين وعدم وجود صناع معتبرين

السوق، ومنها إنشاء صندوق التوازن الذي كان من المفترض أن يتم تدشينه عام ٢٠٠٦، إضافة إلى عدم وجود صناع معتبرين قادرين على ضبط الحركة، وخفض حدتها في الاتجاهين الصاعد والهابط، مشيراً إلى أنه من الأسباب الدائمة ضعف الرقابة وترك السوق "العوبية" في أيدي كبار المستثمرين، وكذلك تجاهل المتغيرات الحادة في السوق، والعمليات المؤثرة في الضغط على المؤشر، وإثارة الهلع بين المتداولين.

وأضاف أن عدم وجود الأب الروحي القادر على دعم السوق في أوقات الأزمات، يصنف ضمن الأسباب الدائمة، فسوق الأسهم وبرغم أهميته يبقى فاقداً المرجعية المالية والمعنوية القاترة على احتواه في أوقات الأزمات، موضحاً أن هيئة السوق المالية معنية بالجانبين التشريعي والرقابي، لكنها لا يمكن أن تتدخل في أوقات الأزمات فتبقى على الحياد التام خشية التأثير على السوق.

وأشار إلى أنه لا بد أن تكون هناك جهة مالية تهتم بحماية السوق أوقات الأزمات، وهذا لا يعني التدخل المالي أو الفني فحسب، بل التدخل لطمأنة المتداولين في أوقات الأزمات، كما يحدث في جميع الأسواق المالية، مؤكداً أن الصمت المطبق يقود دائماً إلى ظهور الشائعات، وينصب في الخوف والهلع وهذه من الأسباب الدائمة لأنهيارات المتالية في السوق.

أيضاً ارتفاعات السوق المتالية دون توقف؛ ما حرم السوق من عمليات التصحيف الصحيحة التي تكسب السوق قيمة وتوازناً على المدى البعيد.

وأشار إلى أنه مع إيمانه بأهمية التصحيف؛ إلا أن المؤثرين في سوق الأسهم استغلوا انخفاض أسعار النفط لتنفيذ عملية تصحيح قاسية، تحولت بسبب خوف المتداولين إلى انهيار حقيقي لا يمكن التعامل معه بسهولة؛ وبالتالي تعرض السوق إلى موجة عاتية من البيوع المتتابعة، ضبط الحركة.

وقال إن انخفاض أسعار النفط عالمياً، وبشكل حاد؛ أدى إلى اضطراب الأسواق المالية، وإلى حدوث ردة فعل لدى الأسواق المالية التابعة لدول الخليج، غير أن ردة الفعل تم تضخيمها بشكل لا يمكن تبريره، ببیناً أن خسائر سوق الأسهم السعودية في أيام تجاوزت (٥٠٠) مليار ريال؛ وهي تعادل نصف بخل المملكة من النفط في عام، بل إن السوق خسرت ما يقرب من (١٢٠) مليار في ساعتين فقط؛ ما يجعلنا أكثر حذراً عند ذكر مسبب الأسعار وانعكاساتها على السوق.

وأضاف أن انخفاض أسعار النفط له انعكاسات سلبية على سوق الأسهم؛ إلا أنها تبقى ضمن الانعكاسات المحدودة التي يمكن للسوق التعامل معها بسهولة، لو لم تتدخل المسميات الأخرى التي استغلت متغير أسعار النفط للإضرار بالسوق بشكل فادح، لافتاً إلى أنه من الأسباب

■ أوضح "فضل البوعيدين" أنه لا يمكن إرجاع انهيار سوق الأسهم الأخير لسبب واحد، بل هو نتاج لأسباب متعددة ومتراكمة أيضاً، بعضها أرزي وبعضها حديث ومرتبط بالمتغيرات الاقتصادية، مضيفاً أن أبرز المؤثرات الأخيرة أسعار النفط، تسهيل البنوك لمحافظ المقرضين، وتأخر إنشاء صندوق التوازن، وعدم وجود صناع معتبرين قادرين على ضبط الحركة.

وقال إن انخفاض أسعار النفط عالمياً، وبشكل حاد؛ أدى إلى اضطراب الأسواق المالية، وإلى حدوث ردة فعل لدى الأسواق المالية التابعة لدول الخليج، غير أن ردة الفعل تم تضخيمها بشكل لا يمكن تبريره، ببیناً أن خسائر سوق الأسهم السعودية في أيام تجاوزت (٥٠٠) مليار ريال؛ وهي تعادل نصف بخل المملكة من النفط في عام، بل إن السوق خسرت ما يقرب

من (١٢٠) مليار في ساعتين فقط؛ ما يجعلنا أكثر حذراً عند ذكر مسبب الأسعار وانعكاساتها على السوق.

المعلومة قبل التحليل..!

■ أكد "فائز الحمراني" أن السوق السعودي في نهاية شهر رمضان وصل (٩٤٥٠) نقطة، مضيفاً أن إعلان دخول الاستثمار الأجنبي أضاف محفزاً، ما أدى إلى انطلاق السوق من (٩٤٥٠) إلى (١١٩٠) نقطة، وهذا يعطينا دليلاً واحداً فقط أن الأسواق المالية كثيراً ما تؤثر فيها الأخبار، أيا كانت نوعيتها.

وقال إن عملية الربط بين المحدثات والمعطيات تأتي أحياناً بعد أن تنتهي، حيث هناك من يرى أن أسعار النفط تتراجع مثل أسعار "البرنت"، وأن لها تأثيراً في الاقتصاد السعودي، وبالتالي تأثيرها في حركة النمو والإنفاق الحكومي، وتأثيرها في إنتاج الشركات، ذاكراً أنه مثل هذه التأثيرات لا يستطيع أن يستقرنها أي أحد، ولا يستطيع أن يلم بها أي شخص؛ لسبب واحد وهو أن قيمة التداول كانت عالية، وحركة الأسعار كانت كبيرة جداً ولم يكن هناك وعي حقيقي لهذه المسألة، لافتاً إلى أن الشيء الذي يحتاج إليه هو أن نعلم أن الاستثمار في سوق المال فيه مخاطرة عالية جداً، ولكن إذا أدرك الشخص مدى قدرته في الاستثمار الذاتي وقراءة الأسواق المالية بمفهوم أكبر؛ تقل نسبة المخاطرة.

المشاركون في الندوة



عبدالرحمن الخريف
كاتب و محلل اقتصادي



فائز الحمراني
خبير اقتصادي



محمد السويد
مستشار اقتصادي



طلال الهدال
محلل أبحاث أول في شركة
الاستثمار (كابيتال)



فضل البواعيني
محلل اقتصادي



صالح الثقيفي
رئيس التنفيذي لمجموعة
«صفاء» للاستثمارات المالية



خالد الجوهري
رئيس مجموعة الجوهري
للاستثمار



د. عبدالله باعشن
رئيس مجلس إدارة شركة «تيم ون»
للاستشارات المالية

الجوهر: معظم السيولة تكون على المدى القصير

الحريري: السوق للمحترفين ويبشر بخير قريباً..

الهدال: المستثمر الحقيقي لا يخشى من الأزمات

البواعيني: هل فتح تحقيق في الانهيار الأخير؟

الأزمة أخرجت صغار المستثمرين والمقرضين من السوق

وأشار إلى أننا نصل بعد إلى حد الكفاءة في تعامل الحكومة مع سوق الأسهم، وأكبر دليل الفصل الناتج بين الخطط المنطقية الإستراتيجية والسوق المالية يرغم الارتباط الوثيق، وكان من المفترض أن تكون الحكومة رؤية شاملة تجاه قطاعات الاقتصاد، وأن تنظر بعمق للقطاعات التي قد تتأثر سلباً أو إيجاباً بقرارها الإستراتيجية، فتعمل على التحوط وحماية مكانت الاقتصاد من الانكماشات المفاجئة، والمدمرة.

الانخفاض، وحينها كانت السوق في حاجة إلى بعض الدعم المالي من الصناديق الحكومية لتحقيق التوازن فقط، وعندما لم تحصل عليه واصلت الانهيار حتى أخرجت غالبية صغار المستثمرين والمقرضين من السوق.

وأضاف أنه بعد "حار ماطلة" جاء المد الذي أسمى في زيارة أرباح كبار المستثمرين، ولم ينج في حمامة أموال صغار المستثمرين، التي احترفت في شارع السوق قبل أن ينفعها الدعم الحكومي.

■ أكد "فضل الوعيلين" أن سوق الأسهم تحتوي على مدخلات واستثمارات المواطن، والمفترض أن تكون من أوليات الحكومة وخاصة أبو دعم في أوقات الأزمات، فتركتها من دون الإضرار بغالبية المواطنين، ويخلق نوعاً من التذمر. وقال: في بداية انهيار كانت السوق في حاجة إلى بعض التقطيعات من الفريق الاقتصادي، لكنها لم تحصل عليه، ما أدى إلى انتشار الهلع بين المتداولين، وبالتالي مزد من

تضالع في الحسابيات، مما أدى إلى إفلاس بعض الشركات وإغلاقها، وشركتان أخريات لم تكن تملك في قدراتها ولنها تعرضت لهزات وخسائر كبيرة، ومتوقع أن تكشف بعض الشركات

وأضاف أن ظهور المسؤولين وإطلاقهم للتصرحيات بشكل فوري أمر مطلوب، حتى ي sis السوق إلى الأمام، فطالعه من أصحاب الشأن إذا كان لديهم أمر مهم أن يخرجوه إلى الإعلام ويسخروا فوراً، وليس بعد سقوط السوق وإعلان بعض الأشخاص والشركات لإفلاسها.

إباتات الأزمات
وعن كيفية إثبات التضالع في سوق الأسهم، أجاب "محمد السويد": موضحاً أن الأمر لا يحتاج إلى إثبات إذا كان واضحاً وجلياً، وإذا حاولنا أن نثبت التضالع يجب أن يربط ما بين الأخطار وبين حركة السعر قبل وبعد، لافتاً إلى كل ذلك يعود إلى تفاصيل الهيئة عن الرقابة في الوقت الحالي.

eturar الأزمات

وتدخل الزميل "نايف الوعيل": "متسلطان عن المسئول من تكرر الأزمات.. هل هو الإعلام أم المطلوب؟ وأجاب "خالد الجوهري": مبيناً أن الإشكالية الأولى أن السوق لم يتم تقييده لتوزيع الأسواق الثانوية، وبالتالي فإن طبيعة المستثمرين هي طبيعة واحدة في عملية المشاربة والاستثمار قبض المدى، وأي اهتزاز في السوق لا شك سيكون له تأثير، ولكن إذا كانت هناك أدوات لإدارة الأزمات وإيجاد التوقيت الناجح في الخروج للإلاء بتصريحات، وألا يكون خروج المسؤولين عند الأزمات، بل أبداً ومن وضع برنامج لخروج هؤلاء المسؤولين، والتصرح بكل ما هي عادة بالسوق وتحليل المتداولين والتعاملين في السوق المعلومات وكل شفافية، إضافة إلى الإسراع في تحسين إجراءات الاستثمارات في السوق، لكي يستطع أن يحفي المستثمر في السوق.

وعلى "صالح النقفي" على ما ذكره "خالد الجوهري": "شددنا أنه ليس هناك سوق أسمهم ي تعرض لصدامات وأزمات، وهذا أمر واضح وهو من صفات جدارة الأزمات، والأسهم يعدون من الأدوات المالية التي تعتمد على نفسية من يصنفون في السوق، مبيناً أن السوق لدينا ليس فيه صناع سوق، أي ليس هناك وسطاء وإنما يتم بين البائع والمشتري بشكل مباشر، معتبراً هذا من الصفات السيئة في سوقنا، موكداً أن يتبعون من الصدامات في سوق الأسمهم هم من ليس لهم وعي بوضع السوق ومشاكله؛ مما يستوجب إيجاد توعية بمخاطر السوق، وأن الأسهم هي آداة مالية عالية الخطورة، حتى تتفاوت الارتفاعات الكبيرة التي تؤدي إلى الصدامات والأزمات في السوق.

وأضاف أن الأشخاص الذين يتبعون بالأسهم يريدون أن يشتروا الأسهم ولا يريدون نزول سعره أبداً، بل يريدون الإنفاق، وهذا ليس ممكناً، فما دمت مستثمراً لا بد من الصبر، لأن الشخص الذي يشتري الأسهم فإن ذلك بناء على

فوائض مالية لديه، وليس بناء على التوقيت، فالشخص الذي يوقي السوق لن يربح، وأيضاً يجب توقيت تحويل للسوق بناء على الفوائض المالية غير المستخدمة، وأنك لا تحتاج لها لسنوات طويلة لتأمين وضعف عند تقدم في العمر معترضاً أن هذه النفرة للأسف غير موجودة لدى السعوديين؛ لذلك نجدهم يترعرون إلى خدمات كبيرة.

حاجة للماسندين
وتتساءل الزميل "راشد السكران": من هو المخول بحماية صغار المساهمين؟ وأجاب "د. عبدالله عاشن": أن الأسوق لا تنطبق عليها كلمة

وعليم واجبات، ولكن هؤلاء المتداولين لا يعلمون كيف ينظرون إلى الأسهم لمعference الجوانب الإيجابية والسلبية في كل سهم، وكذلك يحتاجون إلى معرفة كيفية الدخول والتوقيف المناسب للدخول في عملية التداول، فإذا نظر الشخص إلى سوق الأسهم بمنطقة استثمارية، فإنه بذلك يكون قد وضع قيمة المستثمر، إذا هذه الأنواع الأساسية غالبة عن كثير من المتداولين في السوق، فالناظر إلى المدى القصير، وهذا يأخذ النسبة الكبيرة من التداول اليومي.

وأضاف أن أحد الأمور المؤكدة أن الأئمة لا بد أن تزد في جميع الأوقات، ولا يمكن أن تقصى، لأن حجم الشركات يزيد باطراد، كذلك السوق قابل للتوسيع، وعدد الناس يزداد، واستهلاكه في ازدياد دائم، مشدداً أن هناك شركات غائبة عن التوادج في سوق الأسهم، وفي نهاية الأمر نجد أن السوق دائماً يرتفع إلى الأعلى، وجود السوق في الأعلى هو المتوقع دائماً، والانخفاض هو الغريب.

المستثمر الأجنبي
وتدخل الزميل "علي الزهيان": "مسائلان عن علاقة بدخول المستثمر الأجنبي إلى السوق وكون السوق عالمياً.. كما ذكر المشاركون في الندوة، وهل هذا الغياب يغير عن الساحة، خصوصاً في ظل الهلع والذعر، كذلك السوق قابل للتوسيع، وذكر "د. عبدالله عاشن": أن العوامل الخارجية مؤثرة في المفاصل المهمة في الاقتصاد، كسعر البترول، حيث أن ظهور رئيس هيئة السوق ليست مؤثراً كما لو ظهر وزير المالية أو وزير البترول، معتبراً أن ظهور وزير البترول هو الأهم.

وأعقب "محمد السويد": مؤكداً أن وصف السوق بالعاطفي منطبق؛ لأن نزول النفق من (٦٠-٩٠) خلال أسبوعين زرع الخوف في المتداولين في السوق، وفقط "فائز الحمواني" على ما ذكره "د. عبدالله عاشن" و "محمد السويد" مبيناً أنه عندما تحدث مثلان عن الأسواق الكبيرة مثل السوق الأمريكية أو الأوروبية نجد أن لديهم جدوى منفلحة، وحيثما ظهر رئيس البنك المركزي الأمريكي بشكل متزايد يعطي اطمئناناً أكبر بالنسبة للاقتصاد الكلي، والمذبور من محليات جعل الناس يتبعون بشفافية، معتبراً أن ظهور المسؤولين لدينا كان متذمراً جداً.

وأضاف: إنما كمتعاملين ومستثمرين في السوق فإننا نحتاج إلى ظهور وتصريحات المسؤولين الأقتصاديين، مبيناً أن السوق السعودي بحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية، من حيث القرفة المالية، مبيناً أن السوق السعودي ليس جاداً في القرفة المالية من الاستثمارات الأجنبية، لأن السيولة هناك عالية جداً تقريباً (٢٦٠) شركة، والذي يحتاجه من الاستثمارات الأجنبية هو الفكرة الاستثمارية، إدارة الشركات.

شفافية التداول
فيما تتساءل الزميل "فهد الثنائي": إلى أين يصل مستوى الشفافية في سوق الأسمهم في المملكةقارنة بالأسواق العالمية؟ وأجاب "عبدالرحمن خريف":

ووضاح أنه بالفعل تحدثنا كثيراً خلال العشر سنوات الماضية عن موضوع الشفافية، ولكن حينما تتابع التداولات في السوق نجد أن هناك ارتفاعات في السوق من خلال الشركات وهي النفس، وبعد أن ينفع السوق يعلن عن موافقة رئيس المال، وهذا يدل على أن هناك تسرير بالمعلومات،

معيناً أن أي سوق فيه تجاوزات يمكن أن تكون مقبولة، ولكن ليست بالدرجة التي نجد فيها بعض الشركات

وقال "خالد الجوهري": إن قيمة صانع السوق أثيرت حولها مناقشات كثيرة من خلال لجنة الأوراق المالية بمكتبتي، الأولى صندوق التوازن، والثانية صانع السهم، مضيفاً أن صانع السهم هو صندوق استثمارات الدولة الذي يعد أكبر مستثمر في السوق، وتملك أكبر الشركات المؤثرة في قيمة المؤشر، وأن صندوق الاستثمارات أسس ذراعاً له كشركة خاصة فقط بالتمويل مع مؤسسات مالية أخرى لإدارة صانع السوق للشركات الكبيرة المؤثرة في قيمة المؤشر، فإنه لا شك سيخلق عملية توازن من حيث المد والجزء، وسيكون بمثابة كابح لعملية التقلبات السريعة.

وتدخل "طلال البدال": قائلاً: من الملاحظ أن السوق عندما يرتفع نرى الكثيرين يتحدون ويحللون بسبب سهولة الربح، وعندما ينخفض السوق يدفع الناس عن الحديث ولا يدرون ماذا يحصل، مضيفاً أنه فيما يخص هذة سوق المال نرى أنه في الفترة الماضية أعلنت الهيئة عن إسماء ثبت أن لها دوراً في التلاعب بالسوق، وهذا جانب يحسب لسوق المال السعودي.

وأكد "فائز الحمواني": أن هناك حالة فقدان للثقة بين الشركات والمتعاملين في مجال الأسهم، فعندما تكون لدينا شركات كبيرة نرى فيها مشكلات وقضايا، فإن ذلك ينعكس في نزع الثقة عن السوق، مثلاً حدث لإحدى شركات الاتصالات التي خلت في خلافات إدارة أثرت بشكل كبير على السوق، من حيث حجم الخسائر والقيمة السوقية والعائد لاستثمار المستثمر، مضيفاً أنه قد يكون من المستحسن أن يدخل أي مستثمر أجنبى إلى مثل هذا السوق الذي يفتقد تماماً إلى الإدارات الاستثمارية، لافتًا إلى أن هم المشكلات لا يوجد هناك تمويل، كذلك هناك مخاطر منتظمة وغير منتظمة.

تسهيل البنوك

وطرح الزميل "فهد الثنائي": سؤالاً في القرفة المالية لاحتضاناً وجه مشكلات تتعلق بتسهيل بعض البنوك المحافظة لكثير من المفترضين، هل المفترض من مؤسسة النقد أن أفرج ترشح ممثلين من البنوك؟ حيث لا يتعذر (٧٣٠٪) أو (٥٠٪) حتى يتحقق ترشح عدد الأفراد، وبالتالي تتسبّب البنوك بالسلسلة؟

وأجاب "د. عبدالله عاشن": قائلاً: في الواقع أن الشراء الهماسي موجود في جميع الأسواق، وفي سوق المملكة لا يختلف وجوه مشكلات

هناك نظام أو لائحة تعطيل الحق في الشراء كماماً في سوق دبي أو في الأسواق الإقليمية، مما أدى إلى الحال الذي يمكن أن نصل إليه، وفيما يتعلق ببعض البنوك هل البنوك تعطي هذا الهاشم المحافظ في الأسهم لا، نعم، وقد خرجت أصولاً كثيرة، كذلك زيلينا طلعت حافظاً الناطق الإعلامي للحكومة في البنوك بما أدى إلى تغيير قيوداً وشروط مبنية على التزامات

في البنوك نسبة علاقتهم مع البنوك، مشيراً إلى أنه على سبيل المثال إذا كان هناك شخص لديه محفظة مثيرة لألف ريال وذهب إلى أي بنك لأخذ هامش، فإن البنوك لا يعطيه، لكن إذا كان ذلك الشخص مختلفاً في البنك الأهلي (٤٠٪) أو في البنك العربي (١٠٪) مثلاً، وقد يضع أن يفرض عليه،

وأضاف: من ذلك زيلينا طلعت حافظاً الناطق الإعلامي على نظام الشهيرة، يدل أن أصحاب تلك المحافظة إنما يضعون موفهم في أسواق خاصة، أو أنها فيأصول سلبية، أو فيأصول صعبة التحويل؛ مبيناً أن بعض البنوك تجد إشارة قوية من مؤسسة النقد ولديها خط معين تسير عليه، لافتًا إلى أن الأصول السليمة هي في الواقع أنه إذا أردت بيعها فلن تجد لها دولاً في السوق، وإنها مبنية على نظام الشهيرة.

تشريعات صارمة

وعلى "خالد الجوهري": هناك للأسباب بنوك تعامل إجراءات أخف من عملية التسهيلات، وأرى أن لا تتعذر تشريعات صعبه (١-١)، بمعنى أن يكون هناك أمان، بحيث لو نزل السوق إلى نسبة (٥٠٪) قد يتعرض المستثمر إلى اكتشاف في المحافظ، ما قد يعرضه إلى مسأله، مضيفاً أن المشكلة تكمن في "المارجنت" التي تستخدمنا بعض البنوك والمؤسسات المالية، لأن يدفع الشخص نسبة (٥٪) أو (١٠٪) والبنك يعطيه البالى، متسائلًا: كم يبلغ هذه المحافظ من حجم البيع؟ أعتقد أن هناك حافظة أخرى قد تستفيد من الأزمات عندما يحدث هبوط.

وطالب "فضل الوعيلين": بإصدار تشريعات صارمة من قبل مؤسسة التنشيط تتمثّل عمليات الم التجارية بالهامش، أو أن تخفض إلى الحد الأدنى وما بعده، تتجاوز نسبة الأصول (٥٪) من الأصول، وأن تحمل المصروف جزءاً من المخاطر في حال الأزمات، مضيفاً أنه من المهم إعادة هيكلة السوق وتشديد

الرقابة وفرض القوانين على الجميع، وكذلك تحقيق مبدأ العدالة في نظر قضايا المخالفات، والضرب بيد من حديد على تجاوزات التداولات التي تقدّم دافعاً إلى تضخم بعض الأسهم والتأثير على أسعارها، داعياً إلى ضرورة فتح ملف الانهيار الأخير والتحقيق فيه، وكشف الحقائق، إضافة إلى نشر حقائق كارثة (٢٠٠٦)، فلم يتمثلن من التاريخ لن يامن غير المستقبل.

مدى بعده

وعن رؤيته للسوق، قال "صالح النقفي": إن المتداولين العاديين لهم حق

حضور الرياض



حماية، لأن الشخص في مجال سوق الأسهم يتخذ القرار بنفسه إما أن يشتري أو أن يبيع، أما عن تأثير ظهور الأشخاص المؤثرين ومتذبذبي القرار فهو لم يتم بجهة بشكل صحيح، إذ المطلوب أن يكون لداول مركز إعلامي يستغل بعقاريًّا الساعة وأثناء فترة التداول، موضحاً أنه إذا وجد خبراً اقتصادياً منشوراً يهز السوق يجب أن نبحث عن الشخص صاحب القرار، ومن هم الأشخاص الذين يدعونه، هل هو وزير المالية أم وزير التخطيط أو وزير البترول؟ وهذا نستطيع أن نحكي المستهلك أو تخصيصه طرقية تجعلنا نوصل له المعلومات.

وعلى عبد الرحمن الخريف "على ما ذكره" د. عبدالله باعشن، مبيناً أن هناك مشكلة تتعلق بالأفراد السعوديين الذين يتعاملون بالأسهم، حيث أنهم لا يقتنون بالربح القليل، إذ لدينا في السوق الآن أسهم استثمارية تعطي أرباحاً ما قيمتها (٥-٦٪)، ولكن للأسف أن المستثمر السعودي لا يقتنن بالربح القليل؛ الأمر الآخر أن الشركة الاستثمارية تطغى مفتاح عندما يتعدى السعر مستوى الاستثماري ليتحول إلى مضاربة، في هذه الحالة يجب على الفرد أن يخرج بالربح العالي، ويدخل في شركة استثمارية أخرى مازال سعر السهم فيها رخيصاً، هذه هي أساس الفكرة.

تطلعات عالية

وتناول الزميل د. أحمد الجميمة "متى نكون ثقة" ما أخذ ضريب على يديه وتأثيرها على صغار المتداولين في السوق، وأجاب "طلال الهدال"؛ مبيناً أنه عندما ترتفع الأسواق نجد الطمع يرتفع معها، ونكون الدخول متاخرًا قليلاً عندما تصل الأسعار أعلى من قيمتها العادلة وأعلى من قيمتها الحقيقة، إذ مازال السوق لدينا سيفير عليه الأفراد بحدود (٩٠-٨٠٪)، وعندما يرتفع الطمع يكون الدخول متاخرًا، والانطلاعات المالية ولا يرضي الأفراد بالقليل، وهناك كثير من الشركات ما زالت توزع أرباحاً تقنية بحدود (٧٪) ، وعندما انخفض السوق بمستوى (٧٣٠) وجذب بعض الشركات (٧٨)، مستشهدًا بشركة "سابك" التي كانت تعطي حوالي (٧٥) ريالاً ما نسبته (٦٥٪)، معتبراً أن هذه عوائد ممتازة، ولن نجد لها في كثير من الأسواق المتقدمة.

وأضاف أنه عندما يكون غالبية المداولين بالنسبة للمستثمرين الأفراد تكون النطلاعات والمطامع عالية في وقت تخولهم متاخرين، وعندما يحدث تراجع للسوق، إنما يرى المستثمر الصغير تذبذبات لفترات صغيرة؛ مما يؤثر على حالة النفسية بشكل كبير، ولكن المستثمر الحقيقي يجب لا يتأثر بهذه التذبذبات اليومية أو الشهرية، وإنما يجب أن تكون النطلاعات لأكثر من سنة أو ستين.

وعلى "فابر الحريري" على ما ذكره "طلال الهدال" ، موضحاً أنه عندما نتكلم عن الاستثمار يجب أن نذكر أمرًا مهمًا، وهو أن شركة صدر لها تقييم في شهر أكتوبر من قبل أحد البنوك بأن السعر المستهدف لهذا السهم (١٥٠) ريالات، ومنذ ذلك الوقت انخفض السهم إلى نسبة (٧٪)، فهذا يدل على أن التقييم المالي والاستثمار على المدى البعيد كان سيئاً جدًا؛ إذ هناك مطبات يمكن أن نضع عليها تحفظاً، معنى أن التحليل المالي قد يكون غير صحيح؛ بسبب التلاعب الموجود في إدارة بعض الشركات، وهذا الأمر حدث الآونة الأخيرة بحسب الشفافية كلها مطبات لا يستطيع أن نضع عليها تحفظات.

وأضاف أنه قبل (٤-٣) أشهر أن هناك توقع لرفع أسعار الفائدة على الدولار، وبالتالي سيترتب ذلك على كثير من الأمور تراجع، كأسعار الأسهم، وأسعار النفط، والذهب، وجميع المعادن، ويبدو أن هذا الأمر كان متوقعاً، وأن انخفاض أسعار النفط مرrioط بنمو الاقتصاد العالمي، خاصة إذا نظرنا إلى الدول الآسيوية التي تعد أكبر مستهلك للنفط السعودي.

صندوق التوازن

وبحول أبرز الحلول لدعم السوق خلال المرحلة القادمة أشار "فضل البوعيدين" إلى أننا في حاجة ماسة إلى إنشاء صندوق التوازن، وهو صندوق حكومي يمكن أن يكون تابعاً لصندوق الاستثمار العام، ويكون هدفه التدخل وقت الأزمات لتحقيق التوازن، مضيفاً أن أهداف صندوق الاستثمار العامة؛ حماية الاقتصاد والتدخل لإإنقاذ الشركات الإستراتيجية التي قد يتسبب تعرّفها في الإضرار بالاقتصاد، مبيناً أن جماعة سوق الأسهم من الانهيار يفترض أن يكون من أولويات الصندوق، خاصة وأنها تضم القطاعات الإستراتيجية الأهم وفي مقدمها القطاع المالي، ذاكراً أن انهيار السوق يعني حرق ثروات مواطنين واستثمارتهم؛ مما قد يتعكس سلباً على جميع قطاعات الاقتصاد، كما حدث العام ٢٠٠٦، مشيراً إلى أنه من الجلوب التصرّف لصناع سوق معترضين يعلمون تحت مظلة الحكومة، ويسعون لتحقيق انتسابية التداول، والحد من التذبذبات، من خلال تأثيرهم الإيجابي في العرض والطلب عند الحاجة، وفق أسس رحبة مختبطة ومفيدة لقوانين صارمة وشفافة، كذلك تحديد المرجعية المالية والمعرفة سوق الأسهم، وهي المرجعية القائمة على التفاوض مع المداولين بشفافية في أوقات الأزمات.

وأضاف: تداخل المسؤوليات بين المالية ومؤسسة النقد وهيئة السوق المالية والاقتصاد والتخطيط يضر باستقرار السوق وهيبة الداعم لها وقت الأزمات، فالكل يحمل المسؤولية على الآخر، مشدداً على أهمية أن يكون للمجلس الاقتصادي الأعلىدور الرئيس في احتواء السوق وتبنية خطط الحماية، وكذلك التواصل الدائم في أوقات الأزمات.

توقعات سوق الأسهم (٢٠١٥).. الغالبية متفائلون بارتفاعات قوية بدعم من أسعار النفط

أردنا الحديث عن التوقعات لسوق الأسهم عام ٢٠١٥ يجب أن نضع في الحسبان الصدمة الكبيرة التي تمر بها أسعار النفط، حيث أصبح التحفظ كبيراً الآن، وبالتالي ستستقر القيمة السوسيية بشكل غير عادل ولكن - إن شاء الله - في أعوام ٢٠١٦-٢٠١٧ - في حدود ٢٠١٧ م - ستكون هناك استمرارية للتوسيع في الاقتصاد السعودي، كما أن الحركة لن تنخفض كثيراً، وبالنسبة للقطاع المصرفي سيصبح دخل المملكة منخفضاً؛ لذلك فإن السيولة الدائرة في الاقتصاد السعودي ستتحسن، والموجودات كذلك في القطاع المصرفي ستتحسن، ولو بنساب قليلة، وستزداد ربحية القطاع المصرفي، وربحية البتروليكويابيات، وهما أهم قطاعين في السوق السعودي.

ومن وجهة نظري أرى أن السوق سيكون واعداً خلال السنوات المقبلة، وعلى المستثمرين أن يحرصوا على حماية أنفسهم من الصدمات، من خلال التوادج في الشركات الاستثمارية، والاسترشاد بين لهم دراية بهذه الأمور، من أجل الاستشارة ومعرفة ما يدور في سوق الأسهم، وكيفية تنويع الاستثمار في مجال الأسهم لنفاد أي صدمة قد يمر بها السوق، ولتفادي هذه الصدمات يجب على الفرد المستثمر أن ينوع في محافظ الشركxات الاستثمارية.

* صالح الثقفي (متفائل على المدى المتوسط): إذا مستمراً وسيستمر، حيث هناك مشروعات حكومية جبارة قائمة، وبعضها ستقوم، والإنفاق عليها ما زال مستمراً، وهناك قطاعات أخرى ستكون لعباً أساسياً في السوق السعودي مثل قطاع التجزئة، وقد يكون هناك انفصال بين الحركة السعرية، وبين بعض القطاعات والشركات الأخرى.

* خالد الجوهري (متربّ): أعتقد أن هناك قطاعات وشركات ستزداد في نمو أرباحها ولا تتأثر بانخفاض أسعار النفط، بل هناك شركات مستفيدة من هذا الانخفاض، كالشركات الصناعية، وهناك كذلك قطاعات وشركات محلية تعتمد على المستهلك سيكون نموها جيداً، إذا هناك نمو متوقع وهناك كذلك تفاؤل لنمو بعض الشركات.

* صالح الثقفي (متفائل على المدى المتوسط): إذا

* عبد الرحمن الخريف (سوق مستقر): أتوقع استقرار الأوضاع في حدود ما نراه من معطيات، وسيكون هناك تأثيراً من انخفاض أسعار النفط، وسيؤثر في ميزانية الدولة، والإنفاق الحكومي، كما أن الإنفاق الحكومي سيستمر على مشروعات موجودة معتدلة، وسيكون هناك انخفاض في المشروعات الجديدة، إذا ارتفعت الفائدة ستتآثر البنوك عندها، والعجز الموجود في الإنفاق الحكومي سيجعل القطاع الحكومي يتوجه إلى الاقتراض من البنوك، وليس السحب من الاحتياطي، وهذا سيديم البنوك ويعوضها عن جزء قد تفقدتها من التمويل العقاري.

* فايز الحمرني (متفائل جداً): شخصياً أنا متفائل بمستقبل السوق، ويمكنني إثبات ذلك ببرؤية فنية واضحة، حيث كان السوق يتفاعل بارتفاعات كبيرة في أسعار النفط، وبالفعل وصل سعر النفط إلى مستويات قياسية، وأسعار البترول سترتفع خلال الخمس سنوات المقبلة إلى حدود ٩٥ دولاراً للبرميل، وذلك يعود إلى بعض الأمور التي قد تؤثر إيجاباً في هذه المعطيات، ولكن قطاع التأمين لن يتأثر كثيراً، وكذلك قطاع الإسمنت قد يزدهر، والقطاع الحكومي ما زال

حدود ١٢ ألفاً، وهذه السنة ستكون ستة جزرية بالنسبة إلى المملكة، حيث سيتم تغيير كثير من القوانين؛ مما سيؤثر بشكل مباشر في السوق.

* طلال الهدال (متفائل): أنا كذلك متفائل لما سيحدث في عام ٢٠١٥، فإن القطاع البككي سنجده فيه القروض غير العاملة اليوم مقابل محافظ الإقراض أقل من ٢٪، وهذه تعد نسبة جيدة، وتتوقع أن تكون هناك معدلات النمو على خلفية تراجع المخصصات، بالنسبة إلى البتروليكويابيات فقد تأثر كثيراً بتراجع أسعار البترول، مع إفادة بعض الشركات من تراجع البترول؛ بسبب أن بعض المدخلات جاءت من المنتج النفطي، وعندما يتراجع أحد المدخلات الرئيسية سوف تتحسن هامش الأرباح، أما قطاعات التجزئة والزراعة والمواد الغذائية فهناك تفاؤل في هذه الإدارات، إلى جانب ضرورة إيجاد أحكام عملية للأنظمة الرقابية، وإلا أن السوق لن يكون لديه فرصة للازدهار.

* محمد السويد (متفائل): شخصياً أنا متفائل بالسوق السعودية، وأن أسعار البترول خلال الخمس سنوات المقبلة ستكون محسوبة بين (١٠٠-٩٠) دولاراً، وسوق الأسهم في عام ٢٠١٨ سيكون في حدود ١٥،٠٠ (١٧,٠٠) نقطة، وخلال ٢٠١٥ م ربما سيكون المؤشر في

* د. عبدالله باعشن (متشائم): أعتقد أنه بالرغم من وجود أسعار مغربية، إلا أن السوق لا يزال فيه خلل، ليس فقط في جوانب تنظيمية ودعم، وإنما في عوامل أخرى خارج السوق، وتحديداً سعر البترول، حيث لم تأت الرياح كما تشتت السفن، كما أن تأثير انخفاض سعر البترول ليس على السوق فقط، بل سيكون له تأثير في المدى المتوسط، أي بعد ثلاث سنوات على جميع المنظومة الاقتصادية، حتى الشركات العاملة لدينا، وبالتالي بدلاً من أن ترى نمواً فإننا سنرى العكس، كذلك هناك خلل في الشركات يتمثل في تكوين مجالس الإدارات، خصوصاً بعد الفضائح التي تكشفت مؤخراً، لهذا فإن معظم هذه المجالس الإدارية ليست مؤهلة لأن تكون في هذه المناصب؛ لهذا أرى أنه لا بد من إدخال بعض الإداريين الأجانب في مجالس الإدارات، إلى جانب ضرورة إيجاد أحكام عملية للأنظمة الرقابية، وإلا أن السوق لن يكون لديه فرصة للازدهار.